

The exiled to Israel

مقال:

عام ١٩٩٦، زار وفد من بلدة القليعة في جنوب لبنان الرئيس نبيه بري، طالباً معاملة الأهالي الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي آنذاك أسوة بسكان الجولان السوري المحتل، والكف عن إصدار مذكرات التوقيف والتحقيق بحقهم. فرد عليهم بري "إن من يوجّه تهمة العمالة إليه هو عميل، وإن من يده في النار ليس كمن يده في الماء". هذه الكلمات تختصر معاناة سكان أقصى الشريط الحدودي الذين تخلت عنهم الدولة اللبنانية وتركتهم تحت نار المنظمات الفلسطينية المسلحة منذ عام ١٩٦٩، فكان عليهم أن يبقوا في أرضهم أو أن يلقوا مصيراً مشابهاً للدامور وشكا والناعمة والجية وبيت ملات وتل عباس والعيشية وغيرها من البلدات والقرى التي هاجمتها القوات المشتركة الفلسطينية - اليسارية من دون رحمة.

قضية المبعدين اللبنانيين إلى إسرائيل هي نتاج مسار تاريخي طويل. فاعتباراً من ١٣ نيسان ١٩٧٥، وجد أهالي القرى والبلدات المسيحية في رميش ودبل ومرجعيون والقليعة وعين إبل وعلما الشعب وبرج الملوك أنفسهم وجهاً لوجه مع المنظمات الفلسطينية المسلحة، بعدما انهارت الدولة اللبنانية وشلت مؤسساتها الأمنية والعسكرية. ووجد الأهالي أنفسهم أمام حلين، إما الحصار والموت أو الاتصال بإسرائيل، بعدما منعت عنهم القوات الفلسطينية المشتركة الدواء والمياه والإمدادات الغذائية. ورواية ما جرى في القليعة ورميش وعين إبل تختصر كل تاريخ الشريط الحدودي والبلدات والقرى التي حملت السلاح في مواجهة التنظيمات الفلسطينية المسلحة وأعانها دفاعاً عن لبنان والشرعية والجيش وانتهى الأمر بها بتهمة العمالة والخيانة.

بدأت قصة الشريط الحدودي صباح العاشر من آذار العام ١٩٧٦ عندما اجتاحت المنظمات الفلسطينية المسلحة وما يسمى "جيش لبنان العربي" مدينة مرجعيون، ووجهت إنذاراً إلى قائد الموقع المقدم نايف كلاس بتسليم ثكنة الجيش اللبناني، وهكذا كان على الرتباء والجنود (وأكثرهم الساحة من القليعة وعكار) أن يختاروا بين التزام الشرعية وما تبقى منها آنذاك، أو "خيانة القسم العسكري". وبعد الاتصال ببيروت طلبت القيادة منهم إخلاء الثكنة والتحصن في مراكز كتيبة المشاة الأولى في تل نحاس وتحديداً المرتفع ٦٠٨ الملاصق للحدود الإسرائيلية وإنشاء خط دفاعي لحماية القليعة أسوة بما جرى في القبيات وعندقت وزحلة. ويتذكر أحد العسكريين ما جرى: "بدأت المعركة صباح العاشر من آذار العام ١٩٧٦، وإنفاذاً لأوامر قيادة الجيش في البرزة سعى العسكريون من أبناء القليعة إلى سحب السلاح الثقيل إلى خارج الثكنة ونجحوا في ذلك، وتحصنوا في بلدتهم، بعدما رفضوا تسليم سلاح الجيش، وارتسمت خطوط تماس عند تخوم البلدة بين المدافعين عنها ومهاجميهم. وعبئاً حاولت القوات المشتركة الفلسطينية - اليسارية اجتياح القليعة وكانت تلقى مقاومة عنيفة كل مرة حاولت ذلك. لكن هذه القوى نجحت في أمر واحد وهو فرض حصار كامل على القليعة ورميش وعين إبل ودبل، أي القرى والبلدات التي رفضت السماح للتنظيمات الفلسطينية بالعبور إليها أو التي رفضت تسليم سلاحها".

خلال صيف ١٩٧٦، أعلن مسؤول حركة "فتح" الفلسطينية في مرجعيون يحيا رباح محذراً: "لا تدفعوا أبناء القليعة نحو أحضان إسرائيل"، لكن كلام رباح ذهب أدراج الرياح، فالحماية الطائفية لضرب "الانعراليين" الموارنة كانت في ذروتها ولم يكن مهماً الإصغاء إلى صوت العقل. حينها بادرت منظمة "الصاعقة" المؤيدة لسوريا إلى الطلب من الأهالي رفع لافتات تأييد لسوريا لكي يخف الضغط العسكري عنهم، لكن الأهالي رفضوا. عندها قطعت الإمدادات الغذائية والمياه والكهرباء عن البلدات بهدف إخضاعها، ولولا عادة تخزين المؤونة في البيوت لمات الناس جوعاً، بعد انقطاع الرواتب عنهم ستة أشهر متتالية. ويتذكر قدامى العسكريين انهم تلقوا الرواتب من بيروت بعد طول انتظار عن طريق

أحد مسؤولي منظمة "الصاعقة" السورية ويدعى سهيل يموت، لكن المال لم يكن يشتري شيئاً في ظل الحصار وفقدان المؤن، وكانت نساء البلدات يجمعن الزيت والبرغل واللحم من المنازل لإطعام جنود الجيش والمقاتلين من الأهالي.

واثباتاً لشرعية التجمعات العسكرية في الشريط الحدودي، وردت خلال أيلول ١٩٧٦ مذكرة خدمة صادرة عن قيادة الجيش في بيروت رقمها ٣٨٦٠، قضت بإنشاء "تجمع كتيبة القليعة" و"تجمع كتيبة رميش". حددت هيكلية التجمعين ووزعت الرتب على العسكريين، وصارت الرواتب والإمدادات تصل إلى عسكري الكتيبتين من طريق ميناء حيفا في إسرائيل. وتزامن هذا الموقف، على ما روى أحد وجوه القليعة مع "تمنّ خطي من رئيس مجلس النواب آنذاك كامل الأسعد إلى أبناء الطائفة الشيعية في المناطق الحدودية لتبني موقف القليعة وطرده المسلحين الفلسطينيين من بلداتهم". ويصر أهالي القليعة ورميش وعين إبل على سرد تفاصيل الأحداث التي وقعت للتأكيد على أن ما قاموا به لم يخرج على توجهات الشرعية وقيادة الجيش في بيروت.

في ١٦ تشرين الأول عام ١٩٧٦، استعادت "كتيبة القليعة" ثكنة مرجعيون تنفيذاً لأوامر القيادة في بيروت، وانتقم الفلسطينيون لهزيمتهم بتدمير بلدة العيشية وتهجيرها. ونهاية ١٩٧٦، وصل الرائد سعد حداد من بيروت عن طريق ميناء حيفا لتولي القطاع الشرقي في الجنوب بموجب مذكرة صادرة عن القيادة في بيروت، في حين صدرت مذكرة أخرى بتعيين الرائد سامي الشدياق قائداً لكتيبة رميش. ثم صدر قرار آخر عن وزير الداخلية آنذاك كميل شمعون قضى بتعيين قائم مقام لقضاء مرجعيون بهدف تثبيت حضور مؤسسات الدولة في المنطقة الحدودية. لكن الاتصال ما لبث أن انقطع بين القيادة في بيروت وكتيبتَي القليعة ورميش في ١-١٠-١٩٧٩ بقرار شفهي صادر عن الرئيس سليم الحص، ومنعت الرواتب عن عسكري الكتيبتين، في حين استمرت عناصر قوى الأمن الداخلي في تلقيها. وظل الأمر على هذا المنوال حتى الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ عندما التحق عناصر الكتيبتين بالقيادة في بيروت من جديد، لكنهم حرّموا قبض الرواتب المستحقة لهم منذ العام ١٩٧٩، على الرغم من قرارين صادرين عن مجلس شورى الدولة أكدّا حق عسكري الجنوب في قبض الرواتب والتعويضات التي نص عليها قانون الخدمة، لكن وزارة الدفاع لم تنفذ الأحكام.

ولأن "قطع الأرزاق من قطع الأعناق"، وجد الأهالي أنفسهم أمام خيارات صعبة، كما قال أحد أعضاء وفد القليعة أمام الرئيس نبيه بري عندما زاره: "إننا لسنا مسؤولين عن الاجتياحات الإسرائيلية، وما حصل هو نتيجة لتقاعس الدولة اللبنانية عن القيام بواجباتها في حماية شعبها وأمنه من المنظمات الفلسطينية التي استباححت حرمة الوطن وكرامته. ويتساوى أهالي القليعة في موقفهم هذا مع أخواننا الشيعة الذين قاتلوا الفلسطينيين في الجنوب لدرء خطرهم. لماذا يُحاسب الأهالي على موقفهم بعدما قطعت الرواتب عنهم وحُرموا كل مستحقاتهم؟".

كان على الأهالي أن يختاروا بين الجوع أو الانخراط في "جيش لبنان الحر" والعمل في إسرائيل، لأن قطع الرواتب شكل ضربة قاصمة لهم بعدما اعتادوا عبر تاريخهم على العيش من ثلاثة مصادر، الزراعة والانخراط في سلكي الجيش والتعليم. إذًا في المحصلة رفض الأهالي الاستسلام بعدما شاهدوا ما جرى في الدامور وغيرها من تهجير. ووقفت عين إبل ورميش وعلماء الشعب والقليعة وبرج الملوك إلى جانب الدولة اللبنانية ورفضوا تسليم سلاحهم إلى التنظيمات الفلسطينية المسلحة، فكان الرد عليهم بتهمة العمالة لإسرائيل؟

توفي الرائد سعد حداد العام ١٩٨٣ وتم تعيين انطوان لحد مكانه، فعمد إلى تغيير اسم القوى العسكرية في المنطقة الحدودية إلى "جيش لبنان الجنوبي" وأصبح الإسرائيليون يتدخلون في كل شاردة وواردة من شؤون المنطقة. ودخل نحو ٦٠٠٠ لبناني إلى إسرائيل للعمل، وبلغت تحويلاتهم أكثر من مليون دولار سنوياً في منطقة محرومة. وتولت

الإدارة المدنية الإسرائيلية إدارة شؤون المواطنين بالكامل، إلى أن كان الانسحاب الإسرائيلي العام ٢٠٠٠ وانتهى الوضع في الشريط الحدودي إلى تشرذم العائلات ورحيل بضعة آلاف إلى إسرائيل بعد ذلك الخطاب الشهير لأمين عام "حزب الله" حسن نصرالله الذي توعد "جيش لبنان الجنوبي" بالذبح في أسرّتهم أمام عائلاتهم وأولادهم،* مما أخاف الكثيرين من العسكريين والمدنيين، ففروا لا يلوون على شيء. لكن حرب تموز ٢٠٠٦ أظهرت أن لا عملاء في القليعة ورميش وعين إبل، بل مواطنون صالحون حيث فتحت البلدات والقرى المسيحية أبوابها ومدارسها لاستقبال أخوانهم من القرى الشيعية.

* من ناشر هذا المقال على هذا الموقع: في أحد خطابات "والله أندخلُ إلى بيوتكم ونذبحكم على الفراش" (المصدر: فيديو منشّر). وفي خطاب آخر في ١٥ نيسان ٢٠٠٠ (المرجع: جريدة الحياة ونفس الفيديو منشّر): "هؤلاء العملاء القتلّة المجرمين الخونة أمامهم واحدة من ٣ حالات: إمّا أن يخرجوا مع العدو، وإمّا أن يسلموا أنفسهم إلى للقضاء اللبناني، وإمّا أن يُقتلوا برصاص المجاهدين. بعد أن يخرج العدو، إنّ لم تخرجوا معهم، نحن آتون إليكم ليس للسلام، نحن آتون إليكم بالبنادق. ليس مسموحًا بقاء أي عميل في أرض حرّرت بدماء الشهداء".

سقط المئات من أهالي القرى والبلدات الجنوبية ضحايا القتال ضد التنظيمات الفلسطينية. وفي القليعة وحدها ١٥٠ شهيدًا ومئات الجرحى وعشرات المعوّقين والأيتام. ولكن في نهاية المطاف جرى تصنيفهم كعملاء لإسرائيل في معركة لم يكن لهم فيها لا ناقة ولا جمل.

عام ١٩٧٩ كتب المغفور له مطران مرجعيون للروم الكاثوليك اثناسيوس العاشر: "لم يكن الاتصال مع إسرائيل وفتح الجدار الطيب ليحصل لو لم تتخلّ حكومة لبنان عنا. ثم ما العمل وأمامك جريح ينزف ولا طبيب في البلدة؟ (...) لو كانوا مكاننا ماذا كانوا فعلوا؟".